

يعد التعامل مع تحديات التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي مسعى معقداً يشمل جوانب مختلفة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي. بينما تمضي دول مجلس التعاون الخليجي قدماً في رحلتها نحو المستقبل الرقمي، أحد التحديات الأساسية في التحول الرقمي لدول مجلس التعاون الخليجي هو بناء البنية التحتية الرقمية اللازمة. يعد الاستثمار في الإنترنت عالي السرعة وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة أمراً بالغ الأهمية لتمكين الاقتصاد الرقمي. مما يحتم على دول مجلس التعاون الخليجي الانخراط في شراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي لبناء وصيانة البنية التحتية الرقمية الحديثة ( ). ومع تزايد اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الأنظمة الرقمية في عملياتها الاقتصادية والحكومية والاجتماعية، وتطوير القوى العاملة الماهرة في مجال الأمن السيبراني، وهذا يمكن أن يعيق الابتكار والاستثمار في القطاع الرقمي. من الضروري تطوير قوة عاملة ماهرة في مجال التقنيات الرقمية. والاستثمار في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفير فرص التطوير المهني المستمر. فإن معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتحول الرقمي أمر بالغ الأهمية. فإنها يمكن أن تؤدي إلى إزاحة الوظائف وتوسيع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. ويجب على دول مجلس التعاون الخليجي توقع هذه التغييرات وتنفيذ السياسات التي تدعم انتقال القوى العاملة، وتشجيع ريادة الأعمال في القطاع الرقمي، أنه في حين أن التحول الرقمي يوفر فرصاً كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي لتنويع اقتصاداتها وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. ويعد التعاون الفعال بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المجالات أمراً بالغ الأهمية للتغلب على تعقيدات التحول الرقمي وتحقيق الإمكانيات الكاملة للمستقبل الرقمي.